

# النهج الثاني

## في الخمسة المفردة والحد والنسم

إشارة إلى المقول في «جواب ما هو» الذي هو الجنس، والمقول في «جواب

ما هو» الذي هو النوع :

كل محمول كلي يقال على ما تحته في «جواب ما هو» :

فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط :

وإما أن تكون بالعدد فقط مختلفة ، وأما ما يتقوم به من الذاتيات فغير

مختلف أصلا .

والأول يسمى جنسا لما تحته .

والثاني يسمى نوعا .

ومن عادتهم أيضا أن يسموا كل واحد من مختلفات الحقائق تحت القسم

الأول نوعا<sup>(١)</sup> له وباتقياس إليه .

---

(١) هو ما يسمى بالتنوع الإضافي .

على أن اسم النوع عند التحقيق إنما يدل في الموضعين على معنيين مختلفين .

ومما يسهوا فيه المنطقيون ظنهم أن النوع في الموضعين له دلالة واحدة ، ومختلفة بالعموم والخصوص (١) .

---

(١) يروي « قطب الدين محمود بن محمد الرازي » المتوفى سنة ٧٦٦ هـ في شرحه لـ « الرسالة الشمسية » في المنطق لـ « نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب » المتوفى سنة ٤٩٣ هـ ص ٣٢٨ ج ٢ ط الكردى : أن « الشيخ ذهب في كتاب الشفاء إلى أن النوع الإضافي أعم مطلقاً من الحقيقي » .

فهل يريد الشيخ هنا أن ينفي ما ذهب إليه في « الشفاء » من أن النسبة بينهما هي العموم المطلق ليثبت أنها هي العموم الوجهي كما ذهب إليه جماعة ؟ ! أم يريد أن ينفي النسبة بينهما على كلا الاعتبارين ويريد أنه لا نسبة أصلاً ؟ ! في الحق أن عبارة الشيخ في هذه النقطة غامضة ، لأنه اعتبر من السهواً أن يظن أن بينهما العموم والخصوص ، دون أن يبين أي النوعين من العموم والخصوص يريد ، هل هو العموم والخصوص المطلق الذي يعزى إليه قوله في « الشفاء » ؟ ! أم هو العموم والخصوص الوجهي الذي يقول به جماعة ؟ ! أم كليهما ؟ ! .

على أن في عبارته غموضاً من وجه آخر ، ذلك هو قوله « ظنهم أن النوع في الموضعين له دلالة واحدة » فكيف تكون الدلالة واحدة ثم يكون هناك شيان تتصور بينهما نسبة بالعموم والخصوص أو بغيرها ؟ !

ولعل من المفيد أن أقدم لك بعض النصوص حول هذا المقام : يذهب « القزويني » في « رسالته » إلى أن مراتب النوع أربع لأنه إما :

- أ - أعم الأنواع وهو النوع العالى كالجسم .
- ب - أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع .
- ج - أو أعم من السافل وأخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامى .
- هـ - أو مابين للسكل وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا : إن الجوهر جنس له « ثم يرتب على ذلك أن النسبة بين النوع الحقيقى والنوع الإضافى هى العموم والخصوص الوجهى فيقول : « والنوع الإضافى موجود بدون الحقيقى كالأنواع المتوسطة ، والحقيقى موجود بدون الإضافى ، كالحقائق البسيطة ، فليس بينهما عموم وخصوص مطلق ، بل كل منهما أعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل » .
- ويقول « الإمام زين الدين عمر بن سهلان الصاوى » فى كتابه « البصائر النصيرية » ص ١٣ اخراج المطبعة الأميرية : « قد بينا أن المقول فى جواب ما هو إما :
- أ - أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة .
- ب - أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط .
- والأول يسمى جنسا .
- والثانى يسمى نوعا .
- وقد يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس ، أيضا نوعا مثل الإنسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا .
- وليس إطلاق النوع فى المعنيين بمعنى واحد ، فإن النوع :
- بالمعنى الثانى مضاف إلى الجنس ، وحده أنه « السكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو بحال الشركة قولاً أوليا » .
- وبالمعنى الأول غير مضاف إلى الجنس ، وحده أنه « المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط » ولا يحتاج فى تصوره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شىء آخر أعم منه مقولا عليه » .

ويعلق الشيخ « محمد عبده » على قوله « وقد يسمى » بقوله :  
« أى قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في  
الفصول ، مشتركة معها في جنس يشملها جميعا ، على أن يكون هذا الاعتبار  
داخلا في التسمية ، ملاحظا في الإطلاق ، سواء آخذت أفراد الحقيقة فيها أو  
اختلفت ، ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا ، لدخول النسبة إلى  
الغير فيه ، وأعم من النوع بالمعنى الأول لأنه لم يراع اتحاد أفرادها في الحقيقة » .  
ويقول الصاوى بعد ذلك :

« وأما مراتب النوع فهذه :

أ - نوع عال ، هو نوع وجنس ، وجنسه ليس بنوع ، إذ هو تحت جنس  
الأجناس الذى لا ينقلب نوعا .

ب - ونوع متوسط ، هو جنس ونوع ، وجنسه نوع .

ج - ونوع سافل ، ليس تحته نوع ، فليس بجنس ألبتة ، وهذا السافل يقال  
له نوع بالمعنى الأول والثانى جميعا ، فهو « كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد  
فقط » إذ ليس تحته أنواع مختلفة ، وهذا معنى النوع الأول ، وهو « كلى  
يقال عليه وعلى غيره جنس فى جواب ما هو قولنا أوليا » وهو معنى النوع  
الثانى » .

لكنه باعتبار المعنى الأول ، وهو إضافته إلى ما تحته ، يقال له نوع الأنواع  
ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثانى إلا بالعموم والخصوص ، كالمخالفة بين  
الإنسان والحيوان »

ويعلق الشيخ « محمد عبده » على قوله : « كالمخالفة بين الإنسان والحيوان »  
بقوله : « فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق .  
ولم يحفل المصنف بما يفرضونه :

### إشارة إلى ترتيب الجنس والنوع :

ثم إن الأجناس قد تترتب متصاعدة ، والأنواع قد تترتب متنازلة ،  
ويجب أن تنتهى<sup>(١)</sup> . وأما أنه إلى ماذا تنتهى فى التصاعد وفى التنازل

---

من نوع بسيط ، يقال على أفرادها . المتفقين بالحقيقة ، وليس له جنس  
لبساطته .

أو نوع مركب من فصلين متساويين هما جزءاه ، وليس فوقه جنس .  
لأن كلا الفرضين مما لا نفع له فى العمل بالقوانين المنطقية ، لأن .  
الحدود إنما تكون للمركبات ، ولا يقصد إلى البسائط بالتحديد .  
والمركب الذى لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق .  
وتلك حصر المناطقة الحد التام فيما تركيب من جنس وفصل قريبين » .  
مما تقدم يتبين :

أ - أن معنى النوع الحقيقى يختلف حتما عن النوع الإضافى ، وإذا اختلف  
المعنى اختلفت الدلالة فلا يتصور - حينما يختلف المعنى - أن تكون  
الدلالة واحدة .

ب - وأن النسبة بين المعنيين هى العموم والخصوص الوجهى إن جرينا على  
أن هناك « نوعا مفردا » .

أو هى العموم والخصوص المطلق إن جرينا على خلاف ذلك .

(١) لعل ذلك لأنه إذا كانت الأمور الكلية موجودة فى أفرادها خارجا  
أدى ذلك - إن لم نقل بتناهيها - إلى تركيب الأفراد من غير المتناهى وهو محال ،  
وإذا لم تكن الأمور الكلية موجودة إلا فى الذهن فقط ، أدى ذلك - إن لم  
نقل بتناهيها - إلى أن يدرك الذهن غير المتناهى إذا أراد أن يدرك شيئا جزئيا  
بكنهه وحقيقته ، وإدراك الذهن لغير المتناهى محال .

من (١) المعاني الواقع عليها الجنسية والتوعية؟! ، وما المتوسطات بين الطرفين؟!  
فما ليس بيانه على المنطقي ، وإن تكلفه تكلف فضولاً (٢) .

(١) كذا في الأصول ، والصواب حذف « من » لتكون كلمة « المعاني »  
فاعلاً لقوله « تنتهي في التصاعد » تأمل .

(٢) قال « صاحب البصائر » ص ١٧ :

« والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة ، هي أجناس الأجناس ،  
وقسموا كل واحد منها إلى أنواعه ، منحطين في القسمة إلى درجة أنواع الأنواع  
التي لا نوع بعدها ، وبنوا خواص كل واحد منها ، والأمر العامة لجمعها ، أو  
لعدة منها ، وأن الألفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة ، عن شيء منها ، إلا  
أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على  
سبيل التحقيق فإن البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا  
الفن ، بل لا يفي به إلا نظر المنتهي إلى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات .  
وذلك لأن ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ، ولا كون كل واحد  
منها جنساً حقيقياً ، ولا كون كل - كذا - واحد منها جوهرًا والباقية أعراضاً .  
بل يجب أن يقبل قبولاً على سبيل التقليد وحسن الظن ، فإن بيانه الحقيقي  
لا يتكلفه إلا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة » .

ويقول في ص ٢٣ :

« كما أن مفردات الألفاظ مواد المركبات اللفظية ، فمعاني هذه الأمور  
- يعني الأجناس العشرة - في الذهن مواد المعاني المركبة .

ولسنا نشغل بأن هذه العشرة تحوى الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن  
عمومها شيء ، ولا بأنه لا يمكن جمع الأمور في عدد أقل منها ، ولا بأن دلالتها  
على ما تحتها دلالة الجنس ؛ أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ ، ولا دلالة

بل إنما يجب عليه أن يعلم :  
أن هاهنا جنسا عاليا أو أجناسا عالية هي أجناس الأجناس .  
وأنواعا سافلة هي أنواع الأنواع .  
وأشياء متوسطة ، هي أجناس لما دونها ، وأنواع لما فوقها .  
وأن لكل واحد منها في مرتبه خواص .  
وأما أن يتعاطى <sup>(١)</sup> النظر في كمية أجناس الأجناس وماهيتها ، دون  
المتوسطات والسافلة ؛ كأن ذلك مهم وهذا غير مهم ، فخرج عن الواجب ،  
وكثيرا ما ألهم الأذهان زيفا عن الجادة <sup>(٢)</sup> .

---

اللاوازم الغير المقومة ، بل دلالة المقومات ، فإن المنطقي لا يفي ببيان ذلك ، فكل  
ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري .  
(١) أي كما فعل « السجاعي » مثلا .

(٢) ضبطت بعد الأصول « ألهم » على أنه مبني للمفعول ، و « الأذهان » نائب  
فاعل له ، فيكون المعنى على ذلك ، أن هذا الصنيع الذي يعتنى فيه بالأجناس العالية  
فقط ، خروج عن الواجب ، ولاغرابة في ذلك ، فأذهان العقلاء عرضة للزلل والتورط  
على أنه - في رأبي - يمكن أن تضطبت العبارة على وجه آخر ، فيكون  
« ألهم » مبنيا للفاعل ، وفاعله ضمير يعود على هذا الصنيع ، و « الأذهان »  
مفعول به ، وعلى هذا يكون المعنى ، أن هذا الصنيع كما أنه خروج عن الواجب ،  
هو أيضا يزيح بالأذهان عن الجادة المستقيمة ، إذ يوهم أن ماعدا هذه الأجناس  
العشرة غير جدير بالعناية والدرس .

والأمر هين ، وإنما أردت أن أنبه إلى أن هذا الضبط مادام ليس صنيع  
المؤلف نفسه ، فليس ضروريا لاستقامة العبارة .

### إشارة إلى الفصل :

وأما الذاتى الذى ليس يصلح أن يقال على الكثرة التى كنيته بالقياس إليها، قولاً فى جواب « ما هو » ، فلا شك فيه أنه يصلح للتمييز الذاتى لها إمّا :  
عما يشاركها فى الوجود .

أو فى جنس ما .

ولذلك يصلح أن يكون مقولاً فى جواب « أى شىء هو » ، فإن « أى شىء هو » إنما يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات فى معنى الشئىة فما دونها .  
وهذا هو المسمى بالفصل .

وقد يكون فصلاً للنوع الأخير كالناطق مثلاً للإنسان .

وقد يكون للنوع المتوسط ، فيكون فصلاً لجنس نوع أخير ، مثل الحساس فإنه فصل الحيوان ، وفصل جنس الإنسان ، وليس جنساً للإنسان ، وإن كان ذاتياً أعم منه .

فيعلم من هذا أنه ليس كل ذاتى أعم ، جنساً ، ولا مقولاً فى « جواب ما هو » .  
وكل فصل فإنه :

بالقياس إلى النوع الذى هو فصله مقوم<sup>(١)</sup> .

---

(١) أى داخل فى قوامه ، كالناطق بالنسبة للإنسان ، فإنه جزء من

وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم<sup>(١)</sup> .

إشارة إلى الخاصة والعرض العام :

وأما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية .

والخاصة منهما ما كان من العوارض واللوازم غير المقومة لكليّ ما، واحد، من حيث هو ليس لغيره ، سواء كان ذلك نوعا أخيرا أو غير أخير ، وسواء عم الجميع أو لم يعم .

وأما العرض العام فهو ما كان منهما موجودا في كليّ وغيره ، عم الجزئيات كلها أو لم يعم .

وأفضل الخواص ما عم النوع واختص به وكان لازما لا يفارقه .

وأفعمها في تعريف الشيء به ما كان بين الوجود .

مثال الخاصة ، الضحك للإنسان ، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث .

ومثال العرض العام الأبيض للبيضان<sup>(٢)</sup> . وربما قالوا : « العرض »

مطلقا محذوقا عنه « العام » .

ومتخلفوا<sup>(٣)</sup> المنطقين يذهبون إلى أن هذا العرض هو العرض الذي

---

(١) أي بانضمامه إليه يجعل منه قسما خاصا ، كالتأطق بالنسبة للحيوان ، فإنه

بانضمامه إليه يتكون من « الحيوان » قسم خاص هو « الإنسان » .

(٢) يعني الثلج والعاج ونحوهما .

(٣) لعلة يعني للتخلفين في الفكر والرأي أنظر مامر له ص ٣٤، ٣٧، ٤٥، ٥٨، ٦٢

يقال مع <sup>(١)</sup> الجواهر ، وليس هذا من ذلك بشيء ، بل معنى هذا <sup>(٢)</sup> العرض ،  
« العرضي <sup>(٣)</sup> » .

وقد يكون الشيء :

(١) يعنى فى مقابلته ، قال « صاحب البصائر » ص ١٦ :

« وأما العرض فإما أن يكون خاصا بنوع واحد دون غيره ، سواء كان لازما أو عارضا مفارقا ، وسواء عم جميع النوع أو لم يعم ، وسواء كان النوع أخيرا أو متوسطا ، ويسمى الخاصة .

ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع ، وحدها أنها « كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً لا غير ذاتى » وهى مثل الضاحك والكتاب للإنسان ، ومساوى الزوايا لقائمتين للمثلث .

وإما أن لا يكون خاصا ، بل يوجد لغيره من الأنواع ، سواء كان لازما لتلك الأنواع أو مفارقا ، وسواء عم جميع آحادها أو لم يعم ، ويسمى « العرض العام » وحده أنه « المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتى » وهو كالأبيض للثلج والخص وكالمتحرك لأنواع الحيوانات .

وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلا للجواهر الذى ستعرفه بعد ، فإن هذا قد يكون جوهر كالأبيض بالقياس إلى الإنسان والثلج وهو عرض عام ، إذ هو كلى محمول على الثلج والخص ، وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ، فلا بد من أن يكون عرضا عاما ، لأن السكلى لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة » .

(٢) يشير إلى العرض الذى هو من الكلليات .

(٣) أى المقابل « للذاتى » لا المقابل للجواهر .

بالقياس إلى كلى خاصة .

وبالقياس إلى ما هو أخص منه ، عرضا عاما .

فإن المشى والأكل من خواص الحيوان ، ومن الأعراض العامة بالقياس إلى الإنسان .

تنبيه :

فهذه الألفاظ الخمسة ، وهي الجنس ، والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام . تشترك كلها في أنها تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها بالإسم والحد.

إشارة إلى رسوم الخمسة :

فالجنس يرسم بأنه « كلى يحمل على أشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو » .

والفصل يرسم بأنه « كلى يحمل على الشيء في جواب أى شىء هو في جوهره » .

والنوع يرسم بأحد المعنيين أنه « كلى <sup>(١)</sup> يحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب ما هو » .

---

(١) هذا هو النوع الحقيقي .

ويرسم بالمعنى الثانى أنه « كلى<sup>(١)</sup> يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا أوليا<sup>(٢)</sup> » .

والخاصة ترسم بأنها « كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتى » .

---

(١) هذا هو النوع الإضافى .

(٢) قال « صاحب الرسالة الشمسية » ج ١ ص ٣١٨ :  
« النوع كما يقال على ما ذكرناه و يقال له النوع الحقيقى ، فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو قولاً أولياً » .

و يعلق « شارحها القطب » على هذا التعريف فيقول :  
« وأما تقييد القول بالأولى فاعلم أولاً : أن سلسلة الكلمات إنما تنتهى بالأشخاص وهو النوع المقيّد بالشخص ، وفوقها الأصناف ، وهو النوع المقيّد بصفات عرضية كلية كالرومى والتركى ، وفوقها الأنواع ، وفوقها الأجناس .  
و إذا حمل كلمات مترتبة على شىء واحد يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه ، فإن الحيوان إنما يصدق على زيد وعلى التركى بواسطة حمل الإنسان عليهما ، وحمل الحيوان على الإنسان أولى .

فقوله : « قولاً أولياً » احتراز عن الصنف فإنه كلى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو ، حتى إذا سئل عن التركى والفرس بماهما كان الجواب الحيوان ، لكن قول الجنس على الصنف ليس بأولى ، بل بواسطة حمل النوع عليه ، فباعتبار الأولوية فى القول يخرج الصنف عن الحد لأنه لا يسمى نوعاً إضافياً » .

والعرض العام يرسم بأنه « كلّي يقال على ما تحت حقيقة واحدة وعلى غيرها  
قولا غير ذاتي » .

إشارة إلى الحد :

الحد قول دال على ماهية الشيء ، ولا شك في أنه يكون مشتملا على مقوماته  
أجمع ، ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله ، لأن مقوماته المشتركة هي  
جنسه ، والمقوم الخاص فصله ، وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك وما هو خاص  
لم تتم للشيء حقيقة المركبة ، وما لم يكن للشيء تركيب في حقيقته لم يمكن أن  
يدل عليها بقول ، فكل محدود مركب في المعنى .

ويجب أن تعلم أن الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق ،  
ولا أيضا بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر ، بل أن  
يتصور به المعنى كما هو .

وإذا فرضنا أن شيئا من الأشياء له بعد جنسه فصلان يساويانه ، كما قد  
يظن أن « الحيوان » له بعد كونه جسما ذا نفس فصلان « كالحساس والمتحرك  
بالإرادة » فإذا أورد أحدهما وحده كفي في الحد الذي يراد به التمييز الذاتي ،  
ولم يكف في الحد الذي يطلب فيه أن يتحقق ذات الشيء ، وحقيقته كما هو .

ولو كان الغرض في الحد التمييز بالذاتيات كيف اتفق ، لكان قولنا :

الإنسان جسم ناطق مائت ، حدا .

## وَهُمْ وَتَنْبِيهِ :

وإذا كانت الأشياء التي يحتاج إلى ذكرها في الحد معدودة ، وهي مقومات الشيء ، لم يحتمل التحديد إلا وجهاً واحداً من العبارة التي تجمع المقومات على ترتيبها أجمع<sup>(١)</sup> ، ولم يمكن أن يوجز ولا أن يطول ، لأن إيراد الجنس القريب يغني عن تعديد واحد من المقومات المشتركة ، إذ كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن ، ثم يتم الأمر بإيراد الفصول ، وقد علمت<sup>(٢)</sup> أنه إذا زادت الفصول على واحد لم يحسن الإيجاز والحذف ، إذ كان الغرض بالتحديد تصور كنه الشيء كما هو<sup>(٣)</sup> ، وذلك يتبعه التمييز أيضاً .

ثم لو تعدد متمد ، أو سبها ساء ، أو نسي ناس ، اسم الجنس ، وأتى بدله بحدّ الجنس لم نقل إنه خرج عن أن يكون حاداً ، مستعظمين صنيعة في تطويل الحد ، فلا ذلك الإيجاز محمود كل ذلك الحمد ، ولا هذا التطويل مذموم<sup>(٤)</sup> كل ذلك الذم إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب .

---

(١) توكيد للترتيب ، والمعنى أنه ما دام يوجد أجزاء كثيرة فإنه يمكن ترتيب هذه الأجزاء على وجوه كثيرة ، والمطلوب منها لكي يكون حداً هو وجه واحد فقط .

(٢) ص ٤٠ .

(٣) وفي نسخة « على ما هو عليه » .

(٤) قابل هذا بما مر له في هذه الصحيفة من قوله « لم يحتمل التحديد إلا وجهاً واحداً من العبارة . . . . ولم يمكن أن يوجز ولا أن يطول » .

وكثيراً ما ينتفع في الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز - وستعلم  
الرسوم عن قريب -

ثم قول<sup>(١)</sup> القائل : إن الحد قول وجيز - كذا وكذا - ، يتضمن بياناً  
لشيء إضافي مجهول ، لأن الوجود غير محدود ، فربما كان الشيء وجيزاً بالقياس  
إلى شيء ، طويلاً بالقياس إلى غيره ، واستعمال أمثال هذا في حدود أمور غير  
إضافية خطأ قد ذكر لهم في كتبهم ، فليتذكروه .

إشارة إلى الرسم :

وأما إذا عُرِّف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تخصه  
جملتها بالاجتماع ، فقد عرف ذلك الشيء برسمه .

وأجود الرسم ما يوضع فيه الجنس أولاً ، ليفيد<sup>(٢)</sup> ذات<sup>(٣)</sup> الشيء .

مثاله ما يقال للإنسان : إنه حيوان مشاء على قدميه ، عريض الأظفار ،

ضحك بالطبع . ويقال للمثلث : إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا .

---

(١) شروع في نقد .

(٢) في نسخة لمتقيد ، وفي أخرى لتقيد .

(٣) أي بعض ذاتياته ، فيكون أشبه شيء بالحد ، وبما أن الحد أجود من

الرسم ، فكلما كان الرسم أشبه بالحد كان أجود ، ومن هنا فضلت النسخة التي تقول  
« ليفيد ذات الشيء » على التي تقول « لمتقيد » وعلى التي تقول « لتقيد » .

ويجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بينة للشيء ، فإن من عرف المثلث بأنه الشكل الذي زواياه <sup>(١)</sup> مثل قائمتين لم يكن رسمه إلا للمهندسين .  
إشارة إلى إصناف من الخطأ تعرض في تعريف الأشياء بالحد والرسم ، إذا

عرفت نعتت بأنفسها ودلت على أشكال لها في غيرها :

من القبيح الفاحش أن تستعمل في الحدود الألفاظ المجازية ، والمستعارة ،  
والغريبة الوحشية ، بل يجب أن تستعمل فيها الألفاظ الناصة <sup>(٢)</sup> المعتادة ، فإن  
اتفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد ، فليخترع له لفظ من أشد الألفاظ  
مناسبة ، وليدل على ما أريد به ثم ليستعمل .

وقد يسبب المعرفون في تعريفهم ، فر بما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة  
والجهالة ، كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس بفرد .

وربما تخطوا ذلك فعرفوا الشيء بما هو أخفى منه ، كقول بعضهم: إن النار  
« هي <sup>(٣)</sup> الأسطقس <sup>(٤)</sup> الشبيه بالنفس » . والنفس أخفى من النار .

وربما تعدوا ذلك فعرفوا الشيء بنفسه فقالوا . إن الحركة « هي النقلة »  
وإن الإنسان « هو الحيوان البشري » .

(١) في نسخة زياده « الثلاث » .

(٢) من قولهم : نص ينص .

(٣) في الأصل « هو » .

(٤) الأسطقس هو الأصل .

وربما تمدوا هذا فعرفوا الشيء بما لا يُعرّف إلا بالشيء ، إما مصرحاً ،  
وإما مضمراً .

أما المصرح فمثل قولهم : إن الكيفية ما بها تقع المشابهة وخلافها ،  
ولا يمكنهم أن يعرفوا المشابهة إلا بأنها اتفاق في الكيفية ، فإنها إنما تخالف  
المساواة والمشاكلة بأنها اتفاق في الكيفية ، لا في الكمية والنوع وغير ذلك .  
وأما المضمّر فهو أن يكون المعرف به ينتهي تحليل تعريفه إلى أن يعرف  
بالشيء ، وإن لم يكن ذلك في أول الأمر ، مثل قولهم : إن الإثنين «زوج أول» ،  
ثم يحدون الزوج بأنه « عدد منقسم بمتساويين » ثم يحدون المتساويين بأنهما  
« شيئان كل واحد منهما يطابق الآخر مثلاً » ثم يحدون الشئيين بأنهما « إثنان » ،  
ولا بد من استعمال « لفظية الاثنينية » في حد الشئيين من حيث هما شيئان .

وقد يسهو المعرفون فيكررون الشيء في الحد ، حيث لا حاجة إليه فيه  
ولا ضرورة : أعني الضرورة التي تتفق في تحديد بعض المركبات والإضافيات  
على ما يعلم في غير هذا الموضع .

ومثال هذا الخطأ قولهم : إن العدد « كثرة مجتمعة من الأحاد » ، والمجموعة  
من الأحاد هي الكثرة بعينها .

ومثل من يقول : إن الإنسان « حيوان جسماني ناطق » والحيوان مأخوذ  
في حده الجسم حين يقال : إنه « جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة » ،  
فيكونون قد كرروا .

وهذان المثالان قد يناسبان بعض ما سنف مما سبقت الإشارة إليه ولكن الاعتبار مختلف .

واعلم أن الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء هم في حكم المكررين للمحدود في الحد ، ولكن يعرض لهم الخطأ في التعريف بالجهول ، والتكرير في المعلوم .

وهم وتنبيه :

وإنه قد يظن الناس : أنه لما كان المتضايقان يُعلم كل واحد منهما مع الآخر ، يجب من ذلك أن يعلم كل واحد منهما بالآخر ، فيؤخذ كل واحد منهما في تحديد الآخر ، جهلاً بالفرق بين ما لا يعلم الشيء إلا معه ، وبين ما لا يعلم الشيء إلا به ، فإن ما لا يعلم الشيء إلا معه يكون لا محالة مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً ، ومعلوماً مع كونه معلوماً .

وما لا يعلم الشيء إلا به يجب أن يكون معلوماً قبل الشيء لا مع الشيء .  
ومن القبيح الفاحش أن يكون إنسان لا يعلم : ما الابن وما الأب ؟ ! .  
فيسأل : ما الأب ؟ ! ، فيقال : « هو الذي له ابن » .

فيقول<sup>(١)</sup> : لو كنت أعلم الابن لما احتجت إلى استعمال الأب ، إذ كان

العلم بهما معا .

(١) ليس هذا داخلاً في الاستقبح .

ليس الطريق هذا بل هاهنا ضرب آخر من التلطف ، مثل أن يقال  
مثلاً<sup>(١)</sup> : « إن الأب » حيوان تولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو  
كذلك » ، فليس في جميع أجزاء هذا التبيين شيء يتبين بالإن ، ولا فيه حوالة  
ولا تلتفت إلى ما يقوله « صاحب إيساغوجي » في باب « رسم الجنس بالنوع »  
وقد تكلم عليه في كتاب « الشفاء »<sup>(٢)</sup> .

فهذا هو الآن ما أردناه من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجه نحو  
التصور ، ونحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق .

---

(١) هل ترى لهذه الكلمة داعية بعد قوله : « مثل » .

(٢) هذا مثل من الأمثلة التي خالف فيها « الشيخ الرئيس » « أرسطو » في  
مسائل المنطق ، ولو تكررت هذا كثيرا لساغ لنا أن نقول : إن للاسلاميين  
منطقا له طابعه الخاص بهم .